بسم الله الرحمن الرحيم

دور الوقف في الحد من ظاهرة الطلاق

التجربة الكويتية نموذجاً

د. سامي الصلاحات

مستشار أكاديمي، مؤسسة الأوقاف، دبي،

وأستاذ جامعي دولة الإمارات

محرم 1428هـ/ يناير 2006

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة لبيان أهمية المؤسسات المدنية في العمل الاجتماعي، لا سيما تلك التي تهتم بالعمل الخيري والوقفي في المجتمعات العربية والإسلامية.

فقد كان للوقف – والعمل الخيري بصورة عامة – ولا يزال دور تاريخي مشهود في تنمية المجالات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمعات العربية والإسلامية.

لذا تحاول هذه الدراسة تقديم إطار عام ورصد لظاهرة المؤسسة المدنية – بالاصطلاح الحديث، ويقاربها الأوقاف بالاصطلاح الدارج في تراثنا الإسلامي – ودورها في الحفاظ على قيم ومبادئ المجتمعات، بعدما تأخر دورها لفترة ليست بالبسيطة في مجتمعات العالم الثالث، ويزداد الأمر أهمية في ظل الانفلات الواضح في الترابط الأسري لهذه المجتمعات والشعوب، تبعاً للتدهور والانحطاط المستمر في دول العالم ككل.

ولعل الدراسة تسعى لبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في هذه المجتمعات في الحد من ظاهرة الطلاق المنتشرة بكثرة هذه الأيام.

وسيتم دراسة نموذج من المؤسسات الإسلامية الوقفية والاجتماعية العاملة في هذا المجال، كالأمانة العامة للأوقاف، – التي أصبحت رائدة المؤسسات الوقفية المعاصرة، حتى أضحت منسقة العمل الوقفي لجميع دول العالم الإسلامي، – بالتعاون مع إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل بدولة الكويت.

فهناك تجربة رائدة للأمانة في الحد من ظاهرة الطلاق من خلال مشروعها الاجتماعي المتميز " **مركز إصلاح ذات البين**"، وهناك نتائج تبشر بالخير، فقد تم إلغاء أكثر من [9.053] حالة طلاق بدولة الكويت منذ عام (تجهيز العشرون العشرون بالله – طبع في العشرون العشرون الله) من خلال هذا المشروع الذي تتبناه الأمانة، وتدعمه مالياً.

ولكي تسقيم الدراسة على أصولها، ستقسم الورقة إلى مبحثين:

المبحث الأول: ظاهرة الطلاق نتيجة تبعية لتدني المستوى الأخلاقي والاجتماعي.

المبحث الثاني: التجربة الكويتية في الحد من ظاهرة الطلاق

المبحث الأول: ظاهرة الطلاق نتيجة تبعية لتدني المستوى الأخلاقي والاجتماعي

توطئة

إن كان من الضروري تقبل ظاهرة الطلاق في مجتمعاتنا العربية والإسلامية باعتبار أن آخر الدواء الكي، رغم وفرة النصوص الدينية التي تتجنب الوصول إليها، فإن من غير المعقول تقبل الارتفاع الملحوظ فيها، لا سيما إذا تعرفنا على بعض الأسباب والدوافع التي غالباً ما تكون " تافهه" أو لا تساوي قيمة الحبر الذي كُتب به عقد الزواج سابقاً، أو ما سيكتب به عقد فك الارتباط لاحقاً.

فالطلاق ليس من الظواهر الاجتماعية المحبذة في الدين الاسلامي، خلافاً للزواج، الذي يُكسب نوعاً من الحماية الاجتماعية والدينية للزوجين، بل الطلاق ممنوع عند بعض الكنائس المسيحية كالطائفة الكاثوليكية تحت طائلة الحرمان من العضوية الكنسية، حيث "أن ما يجمعه الله لا يفرقه الناس"[1].

في هذا المطلب سنحاول الكشف عن بعض الإحصائيات المتعلقة بالطلاق عربياً ودولياً، وقبل أن نكشف عن ذلك، يجدر بنا التنبيه على أن ظاهرة الطلاق ما كانت لتكون بهذا الارتفاع الملحوظ في معدلاتها ونسبها في عصرنا الحاضر، لولا هذا التدني الاجتماعي الذي انتشر بين الشعوب والأمم انتشار النار في الهشيم، لذا لم يكن غريباً أن نجد معدلات الطلاق في ارتفاع ملحوظ.

سنتناول هذا الموضوع بلغة الأرقام والإحصائيات والمعدلات بعيداً عن لغة العواطف والمشاعر، فبعض الجرائم أو المظاهر الاجتماعية، تؤثر بلا شك سلباً على قيمة الأسرة وترابطها وقدسية مكانتها في المجتمع، وبالتالي يكون من الطبيعي أن الجرائم تهون من قيمة الأسرة وترابطها، والإحصائيات التالية تشير إلى ذلك بقوة.

أولاً) الجرائم الاجتماعية

أ) جرائم الاعتداء الجنسي "الاغتصاب" والإجهاض

تتعرض الإناث لاعتداء جنسي واسع الانتشار، ففي البوسنة ورواندا أصبح الاغتصاب هدفاً متعمداً للحرب، وقد تعرضت ما يزيد علي العشرون ألف امرأة مسلمة للاغتصاب في البوسنة عام والعشرون والعشرون وحدها.

[1] مركز الدراسات النسوية، **النساء المطلقات**، بتاريخ 2 شباط 2003، نقلاً عن موقع: **www.amanjordan.org**

تقع واحدة من بين كل خمس نساء في مختلف أنحاء العالم ضحية للاغتصاب[2]، وترتكب نسبة تتراوح بين العشرون ثمانية والعشرون تسعة الخامسة من الاعتداءات الجنسية ضد فتيات تقل أعمارهن عن تسعة بالله سنة

وجاء في تقرير آخر أنه يتم سنوياً الاتجار بحوالي مليوني طفلة وصبية تتراوح أعمارهن ما بين الخامسة والثالثة عشرة، أو يتم بيعهن أو إجبارهن على ممارسة الدعارة[3].

كما أن جرائم التحرش الجنسي بالأطفال أصبحت ظاهرة عالمية، وانتقلت العدوى للكثير من الدول العربية، فعلى سبيل المثال تشير بعض الإحصائيات إلى ذلك، ففي الأردن[4]، تؤكد عيادة الطبيب الشرعي في وحدة حماية الأسرة أن عدد الحالات التي تمت معاينتها خلال عام الثلاثون والعشرون والعشرون بالله قد بلغ والثلاثون جمع محفوظة ثمانية حالة، شملت ثمانية والثلاثون بالله حالة إساءة جنسية.

وفي مصر: تشير أول دراسة عن حوادث التحرش بالأطفال في مصر أعدتها الدكتورة "فاتن الطنباري" إلى أن الاعتداء الجنسي على الأطفال يمثل الثلاثون بالله% من إجمالي الحوادث المتعلقة بالطفل[5].

أما جرائم الإجهاض، فهي في تزايد مستمر، ففي الولايات المتحدة سجلت حالات الإجهاض عام والثلاثون والعشرون والعشرون بالله أكثر من (طبع في [redacted] الله) مليون حالة، منها (تسعة الله) ألف لفتيات لم يبلغن بعد الخامسة عشرة من العمر[6].

وفي الهند، يتم قتل (ثمانية) ملايين طفل عن طريق الإجهاض من أصل (طبع في بالله) مليون حالة إجهاض حول العالم[7].

وفي ظل هذه الجريمة البشعة في حق المرأة كإنسانة، تبرز لنا ظاهرة لا أخلاقية شاذة عن طبيعة الإنسان الفطرية، وهي في الوقت نفسه مقننة في بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وهولندا

---

[2] **جريدة الشرق الأوسط**، 1 ديسمبر 2003.

[3] **باسل النيرب، ضرب النساء حول العالم.. بالأرقام** ، بتاريخ 22كانون أول, 2003نقلاً عن الموقع التالي:
www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=248

[4] خالد أبو بكر ، **التحرش الجنسي بالأطفال في الأسرة العربية**، نقلاً عن موقع إسلان أون لاين،16 ديسمبر 2003.

[5] خالد أبو بكر ، **التحرش الجنسي بالأطفال في الأسرة العربية**.

[6] ظفر الإسلام خان، **المرأة في الهند بين الوأد والبرلمان**، نقلاً عن موقع: **www.islamonline.net**

[7] ومن الطريف في هذا الأمر، أن إحصائية لجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة تشير إلى أن في كل (3) ثوان في الولايات المتحدة يتم اغتصاب امرأة، بينما ردت الجهات الرسمية الأمريكية أن الأمر مبالغ فيه، بل الرقم الحقيقي هو حالة اغتصاب واحدة في كل (6) ثوان وليس في (3) ثوان. انظر: إحصائيات عن حال المرأة في الغرب، نقلاً عن موقع: **www.naseh.net**. وفي دراسة أخرى تشير إلى أن كل (90) ثانية يتم اغتصاب فعلي لامرأة في الولايات المتحدة الأمريكية. انظر: **جريدة الشرق الأوسط** 7 مارس 2004.

وبلجيكيا، وهي زواج المثليين أو المثيلات، ومن المفارقات في هذا الشأن، أن محاكم ولاية سان فرنسيكو في الولايات المتحدة عقدت قرابة (العشرون طبع في واحد وثلاثون) زواجاً للمثليين والمثيلات، أكثر من عقد الزيجات التي تتم عادة بين الرجل والمرأة في الشهر الواحد في هذه الولاية[8].

) جرائم مرض الأيدز

أشارت تقارير الأمم المتحدة حتى نهاية عام ثلاثة وعشرون وعشرون إلى أن حوالي عشرون وثمانية ملايين شخص يتعايشون مع مرض الإيدز والعدوى بفيروسه على مستوى العالم، بينما حصد المرض أرواح طبع في واحد مليون نسمة حتى عام مجموع اثنين وعشرون وعشرون. وسيكون هناك عشرون وثمانية مليونًا ضحايا الإيدز في أفريقيا بعد عشرون ثلاثة أعوام. وذكرت الإحصائيات أن هذا المرض سيقتل من ثلاثة/مجموع اثنين إلى ثلاثة/واحد الشباب وكبار السن في العديد من الدول الأفريقية مثل بتسوانا سوازي لاند وزيمبابوي وجنوب أفريقيا[9].

وذكر الخبراء أن عدد ضحايا هذا المرض سيتعدى عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية الذين يبلغ عددهم عشرون طبع في مليون شخص، كما أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الإيدز التابع للأمم المتحدة أن هناك أكثر من عشرون طبع في طبع في ألف حالة إصابة بمرض الإيدز في العالم العربي[10]، أغلبها في السودان، إذ يضم حوالي عشرون وعشرون وثمانية ألف مصاب بالإيدز، تمثل النساء طبع في طبع في % من هذه الحالات.

ويظهر من إحصائيات التابعة للأمم المتحدة أن هناك يوميا (ثمانية ثلاثة) ألف حالة إصابة بالمرض على مستوى العالم، من بينهم ألفان من الأطفال.

ومن المتوقع أن يشهد العالم عشرون واحد ثلاثة مليون حالة وفاة بسبب المرض حتى عام طبع في واحد عشرون واحد م، وأن يكون هناك أكثر من عشرون واحد مليون طفل أفريقي سيصبحون يتامى بسبب الايدز بحلول عام عشرون ثلاثة عشرون واحد، مقارنة مع ثلاثة ثلاثة مليون عام ثلاثة عشرون عشرون واحد[11].

وتبين إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن نسبة الإصابة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط كانت ثلاثون ثلاثة ,% فقط، وهي أقل نسبة في العالم بعد أستراليا، وهو ما يعكس الطبيعة المحافظة في هذه المجتمعات والمبنية على الدين الإسلامي الحنيف الذي يحرم الزنا والشذوذ.

---

[8] علماً أنه محظور في أكثر من (38) ولاية أمريكية، والمشكلة تتطور عندما يعلن أصحاب هذا النوع من الزواج نيتهم في تبني أطفال لديمومة الحياة بينهم، وللأسف فقد أقر البرلمان الهولندي والبلجيكي سن تشريعات تسمح لهم بتبني أطفال، انظر: موقع (**CNN**) الأخباري، بتاريخ 17 فبراير 2004، وبتاريخ 31 يوليو 2003، نقلاً عن موقعهم: **www.cnn.com**

[9] **موقع إسلام أون لاين** 2 نوفمبر 2000.

[10] **موقع إسلام أون لاين**. 2 يوليو 2003.

[11] **جريدة الشرق الأوسط**، 27 نوفمبر 2003.

لكن مع هذا، هناك نتائج غير مبشرة في واقعنا العربي والإسلامي، فقد أعلنت السعودية في ﷺ ديسمبر ﷺ أن عدد المصابين من مواطنيها بالإيدز قد ارتفع إلى ﷺ أي ما نسبته ﷺ% مقارنة بعدد المصابين في أغسطس ﷺ، أما إندونيسيا، أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد السكان (ﷺ مليونا)، فقد انتشر معدل الإصابة بشكل كبير، وفي ماليزيا بلغ عدد الحالات التي تم الإبلاغ عن إصابتها بالإيدز نحو ﷺ ألف حالة مقارنة بـ ﷺ ألفا في يونيو ﷺ. أما في المغرب، فقد ذكر وزير الصحة المغربي: أن عدد المصابين بـ"**الإيدز**" داخل المغرب بلغ ﷺ حتى ﷺ نوفمبر ﷺ[12]. وفي كشمير الهندية التي يبلغ عدد سكانها نحو ﷺ ملايين شخص غالبيتهم من المسلمين، هناك أكثر من ﷺ ألف حالة[13].

ﷺ) جرائم العنف والقتل ضد النساء

بعدما أعلنت الأمم المتحدة يوماً دولياً للتخلص من العنف ضد النساء، في ﷺ نوفمبر من كل عام، فإن الأرقام والإحصاءات الدولية تشير إلى نتائج مقلقة، فقد ذكرت دراسة غربية نشرت مؤخراً أن المرأة أكثر تعرضاً للاغتصاب والانتهاك البدني في أمريكا والهند وكينيا، على الرغم من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المختلفة[14].

وفي هذا الاتجاه يرصد بحث إحصائي أجرته منظمة الصحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن ﷺ% من نساء العالم يتعرضن للأذى في بيوتهن، منهم ﷺ% في المدن الكبرى.

ومن الأرقام التي أوضحتها الدراسات أن ﷺ – ﷺ % من النساء في الدول النامية تعرضن للضرب في داخل الأسرة أو من أزواجهن، فعلى سبيل المثال ﷺ% من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن على الأقل مرة واحدة منذ زواجهن، وأن الحمل لا يحمي المرأة من هذا العنف، فإن ﷺ% من الزوجات يتعرضن للضرب في حالة رفضهن معاشرة الزوج، أو في حالة الرد على الزوج بلهجة لا تعجبه.

---

12 **جريدة الشرق الأوسط** 25 ديسمبر 2003.

13 **جريدة الشرق الأوسط**، 27 نوفمبر 2003.

14 باسل النيرب، **ضرب النساء حول العالم**.

وفي بلدان كثيرة قالت نسبة من النساء في العالم تراوح بين العشرون – العشرون % ممن شملهن البحث أنهن قد تعرضن لضربٍ من الأزواج، وقالت الثلاثون % منهن في غينيا الجديدة إنهن قد احتجن إلى علاج بالمستشفى نتيجة إصابات أحدثتها تلك الاعتداءات.

ويذكر أن العشرون % من النساء الأمريكيات يتعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن، و العشرون % من ضحايا العنف في فرنسا من النساء، ويمارس % من الأزواج في كندا العنف ضد زوجاتهم، وفي الهند الثلاثون نساء بين كل العشرون ضحايا للعنف، والثلاثون % من الجرائم المسجلة في الشرطة في البيرو نساء تعرضن للضرب من أزواجهن.

أما تقارير منظمة الصحة العالمية فتؤكد أن ثلثي نساء العالم يتعرضن للعنف والضرب من أزواجهن، وأن العشرون % من الأزواج يضربون زوجاتهم و الثلاثون % من الزوجات يوافقن على مبدأ الضرب.

وفي دراسة حديثة نسبياً، ذكرت منظمة العفو الدولية "أمنستي" أن ما يصل إلى مليار امرأة في العالم يتعرضن للضرب، أي بمعدل واحدة من كل ثلاث في العالم[15].

كما أن جرائم قتل الزوجات تتصاعد بشدة في أوروبا، ففي إسبانيا هناك قتيلة، بعد أن كان عددهن عام (العشرون العشرون) امرأة، والعشرون والثلاثون شكوى من نساء ضد أزواجهن في عام العشرون، وتوفر الشرطة الاسبانية حالياً الحماية لـ الثلاثون امرأة للحيلولة دون اقدام ازواجهن على قتلهن. أما عدد النساء اللاتي يقتلن سنوياً في الهند بسبب المهر فيقدر بـ آلاف امرأة[16].

لهذا ليس مستغرباً أن تنشيء الولايات المتحدة الأمريكية () ألف ملجأ للزوجات الهاربات من عنف أزواجهن، وفي كندا هناك () ملجأ، وفي ألمانيا () ملجأ، وفي بريطانيا ()، وفي استراليا ()، وفي نيوزيلندا ()، و() في هولندا[17].

ثانياً) الظواهر الاجتماعية الغريبة على المجتمع الإسلامي

) مشاكل العنوسة

---

15 **جريدة الشرق الأوسط** 7 مارس 2004.

16 باسل النيرب، **المرجع السابق**.

17 إحصائيات عن حال المرأة في الغرب، نقلاً عن موقع: **www.naseh.net**. والإسلام أكد على ضرورة مراعاة المرأة في ذلك أشد المراعاة، فالحديث واضح في ذلك "**لا يجلد أحدكم إمراته جلدة العير ثم يجامعها في آخر اليوم**" رواه البخاري.

وهذه المشكلة في تفاقم وتزايد مستمر، مما يعني أنه إن لم تحل مشاكل النساء العوانس، سيصيب المجتمع ظواهر غريبة ستفسد حاله.

وحسب الإحصائيات المتوفرة، ذكرت أرقام رسمية صادرة عن وزارة التخطيط السعودية أن المجتمع السعودي بدأت تتفشَّى فيه بشكل كبير ظاهرة العنوسة وتأخُّر سنِّ الزواج، وأرجعت التقارير الرسمية أسباب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الزواج والمهور التي تصل إلى ربع مليون ريال سعودي، بالإضافة إلى إحجام نسبة كبيرة من الشباب السعودي عن الزواج من الفتيات المتعلمات تعليمًا جامعيًا، فضلاً عن انتشار البطالة التي بلغ معدلها حوالي [18] %.

وأكَّدت إحصائية صادرة من وزارة التخطيط السعودية أن ظاهرة العنوسة امتدت لتشمل حوالي ثلث عدد الفتيات السعوديات اللاتي في سن الزواج، وأن عدد الفتيات اللاتي لم يتزوجن أو تجاوزن سن الزواج اجتماعيًا – وهو – قد بلغ حتى نهاية حوالي مليون ألفًا فتاة. بالمقارنة بمليونين ألفًا و امرأة هن عدد المتزوجات في السعودية من مجموع عدد الإناث البالغ ملايين و ألفًا و أنثى وفقًا لتعداد السكان في السعودية[19].

وفي تونس، قفزت نسبة الإناث غير المتزوجات، واللاتي تتراوح أعمارهن بين و سنة، إلى حدود %، أما الإناث اللاتي يتراوح سنهن بين و عامًا، فقد بلغت نسبة العازبات منهن % من المجموع الإجمالي، ومن خلال ست سنوات فقط تعززت ظاهرة العنوسة بإضافة % من الفتيات التونسيات، و تأخر سن الزواج عند الشبان إلى حدود عاماً، وعند الإناث إلى عاماً[20].

وفي دراسة نشرتها جريدة البيان الإماراتية[21]، وأجراها مركز الدراسات الاجتماعية في مصر أن هناك نحو ( ) ملايين فتاة في مصر فاتهن قطار الزواج، وأن نسبة الفتيات اللاتي تأخرن عن سنة الزواج في قطر والبحرين والإمارات والكويت بلغت %، فيما انخفضت هذه النسبة إلى % في كل من اليمن وليبيا والسعودية، وأن النسبة بلغت % في السودان والصومال، % في سلطة

---

[18] انظر: موقع **إسلام أون لاين.نت**، 30 نوفمبر 2003.

[19] انظر: **موقع إسلام أون لاين**. 21 إبريل 2000 م

[20] صلاح الدين الجورشي، **في تونس: العنوسة ظاهرة اجتماعية** نقلاً عن موقع إسلام أون لاين نت.

[21] **جريدة البيان الإماراتية**، 22 ديسمبر 2003، العدد 8587.

عمان والمغرب العربي، و ﷺ% في سوريا ولبنان والأردن، فيما بلغت ﷺ% في فلسطين، ولكن النسبة ارتفعت إلى أعدل معدل وهو الثلاثون ﷺ% في العراق، وذلك للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق، وأكدت الدراسة أن العنوسة في الدول العربية أصبحت واحدة من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالدراسة.

يتزامن هذا مع تزايد ظاهرة الأمية والجهل بين النساء، فقد كشف تقرير دولي أعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أن أكثر من نصف النساء في الدول العربية أميات، وان العشرون ﷺ% من البالغين غير قادرين على القراءة[22]. وفي إحصاء أجرته وزارة الصحة في مصر تبين أن نسبة الأسر التي تعيلها نساء تفوق الثلاثون ﷺ%، وأكثر هؤلاء النساء من فئتي الأرامل والمطلقات[23].

وأمر العنوسة لم ينحصر في النساء، بل هناك ظاهرة مقابلة وهي تزايد عدد العزاب، ففي مصر وحدها هناك تسعة ملايين شاب هم عزاب[24].

و في تونس حيث تبين أن نسبة الرجال غير المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين ﷺ و والعشرون ﷺ سنة قد مرت من ﷺ والثلاثون % خلال عام ﷺ والعشرون والعشرون ﷺ، إلى نسبة ﷺ الثلاثون % عام العشرون العشرون ﷺ[25].

ﷺ) الارتفاع الملحوظ في ظاهرة الطلاق

بعد هذه الإحصائيات للجرائم والظواهر الاجتماعية السابقة، يمكننا القول إنه ليس بالغريب أن تكون ظاهرة الطلاق في تزايد مستمر، لا سيما وأنها ظاهرة مرتبطة بما سبقها ارتباطاً اطرادياً، فكلما زادت هذه الظواهر السلبية في المجتمع، زادت ظاهرة الطلاق، والعكس صحيح.

كما أن ظاهرة الطلاق ليس محصورة في المنطقة العربية أو الإسلامية، بل هي ظاهرة عالمية تنتشر في شتى دول العالم، غير أنها بدأت بالظهور في أوساط الدول الإسلامية بقوة خلال العقود الماضية، وللتدليل على ذلك:

وقوع أكثر من ﷺ الثلاثون ألف حالة طلاق على مستوى دول الوطن العربي في مقدمتها مصر التي تشهد ساحات المحاكم الشخصية بها أكثر من العشرون والعشرون ألف حالة سنوياً، بخلاف دعاوى الخلع التي قفزت خلال السنوات الثلاثة الماضية إلى نحو ﷺ ألف حالة ليفوق بذلك عدد حالات الانفصال

---

22 **جريدة الشرق الأوسط**، 27 نوفمبر 2003.

23 عادل عبد الرحيم، **الخلع والطلاق: حكاية ومرارة وراء كل باب**، 27 تشرين أول, 2003، نقلاً عن **www.amanjordan.org**

24 **مصر.. صندوق الزواج لحل مشكلة العنوسة** نقلاً عن موقع إسلام أون لاين نت/12 مايو 2001.

25 صلاح الدين الجورشي، **في تونس: العنوسة ظاهرة اجتماعية** نقلاً عن موقع إسلام أون لاين نت.

الأسري الـ العشرون العشرون بالله ألف حالة سنوياً خصوصاً، بعد أن حصلت المرأة على حقها في تطليق نفسها إذا رفض الرجل ذلك[26].

وعالمياً، تبلغ معدلات الطلاق 1.58 حالة لكل ألف من السكان في عام 2005، كما هو واقع في الجدول التالي[27]:

السنة	عدد حالات الطلاق	عدد السكان	معدل الطلاق الخام لإجمالي عدد السكان
1995	3015	1801797	1.67
1996	3195	1894362	1.69
1997	3096	1979689	1.56
1998	3428	2027103	1.69
1999	3412	2107195	1.62
2000	3649	2138115	1.71
2001	3851	2243080	1.72
2002	3924	2363325	1.66
2003	3997	2484334	1.61
2004	4351	2644777	1.65
2005	4539	2866888	1.58

وفي إحصائية أخرى عن ظاهرة الطلاق في مصر، أشارت تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء إلى أن عدد حالات الطلاق في مصر إجمالاً بلغت عام العشرون العشرون الله نحو محفوظة جميع الحقوق ألف حالة مع تراجع في أعداد حالات الزواج من والعشرون طبع في والثلاثون ألف حالة في عام العشرون العشرون العشرون الله إلى طبع في جميع الحقوق محفوظة بالله ألف حالة في بالله العشرون العشرون الله[28]. أما الأردن فحالات الطلاق تقترب من الـ العشرون تسعة عشر ألف حالة طلاق سنوياً، بينما تشير الدراسات إلى ان المملكة العربية السعودية تتبوأ ترتيباً متقدماً أيضاً في عدد حالات الطلاق تصل إلى نحو الثلاثون الله ألف حالة سنوياً[29].

---

26 عادل عبد الرحيم، **الخلع والطلاق**.

27 نقلاً عن: **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، وزارة العدل، دولة الكويت، www.moj.gov.kw

28 **انظر موقع العنف ضد النساء: www.amanjordan.org**.

29 عادل عبد الرحيم، **المرجع السابق**.

ففي آخر دراسة أجرتها وزارة التخطيط على المجتمع السعودي أثبتت أن هناك زيادة في نسبة الطلاق عن الأعوام الماضية بـ العشرون %. كما أثبتت دراسة أخرى لمركز الأمير سلمان الاجتماعي أن هناك العشرون والثلاثون ألف عقد زواج تم كتابتها في عام واحد مقابل جميع محفوظة ألف صك طلاق تم اصدارها، وفي مدينة مثل مدينة الرياض يسكنها أكثر من ثمانية ملايين نسمة، وخلال عام واحد تم عقد العشرون العشرون ثمانية والثلاثون عقد نكاح مقابل جميع محفوظة آلاف صك طلاق.

وتشير الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة العدل السعودية إلى أنه تم خلال الشهور الخمسة الأخيرة من العام والعشرون والعشرون والعشرون تسجيل جميع محفوظة آلاف حالة طلاق في مدينة الرياض وحدها مقابل العشرون العشرون ثمانية حالة زواج؛ إذ تشير إحصائية لوزارة العدل السعودية إلى أن عدد الزيجات في مدينة الرياض بلغ عام الثلاثون والعشرون والعشرون (العشرون العشرون ثمانية والثلاثون) حالة مقابل حوالي جميع محفوظة آلاف حالة طلاق، مما يعنى أنه في مقابل كل جميع محفوظة حالات زواج هناك حالة طلاق واحدة[30].

جدير بالذكر أن حالات الطلاق قد ارتفعت في الخليج عمومًا بنسبة كبيرة حسبما أكّد تقرير لوكالة أنباء الشرق الأوسط؛ حيث وصلت نسبة الطلاق في البحرين إلى ثمانية جميع محفوظة % وفى الكويت والعشرون % وقطر الثلاثون جميع محفوظة % والإمارات والثلاثون جميع محفوظة %[31].

أما في دولة الإمارات، فمن أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة الإماراتية حسب دراسة ميدانية، تبين أن نسبة الطلاق ثمانية %، والعنوسة [32]%.

لكن هناك جهود تبذل للحد منه، فقد كُشف النقاب عن انخفاض معدلات الطلاق بين المواطنين الإماراتيين بنسبة كبيرة؛ حيث وصلت نسبة الطلاق خلال عام والعشرون والعشرون والعشرون م في إمارة أبوظبي إلى طبع في ثمانية % مقابل طبع في % عام والعشرون والثلاثون والعشرون م، فقد بلغ عدد حالات الطلاق والعشرون والعشرون جميع محفوظة حالة مقابل العشرون والثلاثون زيجات، بينما كانت حالات الطلاق في عام والعشرون والعشرون (جميع محفوظة الثلاثون) مقابل (ثمانية طبع في) حالة زواج عام والعشرون الثلاثون والعشرون[33].

---

30 انظر: فهد الزومان، **السعودية: إرتفاع نسبة الفراق بين الأزواج 20%**، 26كانون أول, 2003 نقلاً عن: **www.amanjordan.org**

31 نقلاً عن **موقع إسلام أون لاين**، 21 إبريل 2000.

32 آمنة خليفة، **المرأة والمشكلات الاجتماعية في الإمارات، حلول مقترحة**، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001)، ص114.

33 ومن أهم الخطوات التي اتخذتها الإمارات لرفع معدلات الزواج بين المواطنين، إنشاء (صندوق الزواج) كمؤسسة تتولى متابعة هذه المسألة وتضطلع بالخطوات اللازمة لتشجيع زواج المواطنين، ويقوم الصندوق الذي بدأ نشاطه عام 1993م بالعمل على أكثر من مسار، منها تقديم منح مالية لراغبي الزواج وصلت حالياً إلى 70 ألف درهم، كما يقدم الصندوق منحاً للزيجة الثانية. وفي خط آخر مواز، ينظم الصندوق حفلات زواج جماعي تضم أعداداً من الشباب والشابات في

أما في إمارة دبي، فقد انخفضت نسب معدلات الطلاق إلى الزواج بين المواطنين لتصل إلى ٣٠% عام ٢٠٠٣م بعد أن كانت ٥٠% عام ١٩٩٣م، حيث بلغ عدد الزيجات بين المواطنين في الإمارة عام ٢٠٠٣، (٢٥٠٠ زيجة) زيجات مقابل (١٠٠٠ حالة طلاق.

وذكرت الإحصائية أن الانخفاض في معدلات الطلاق استمر في التدرج على مدى السنوات الماضية؛ حيث انخفضت نسب الطلاق من ٥٠% (٢٠٠٠ حالة زواج مقابل ٢٠٠٠ حالة طلاق) عام ١٩٩٣ إلى ٣٠% (١٥٠٠ زيجة مقابل ١٠٠٠ طلاق) عام ٢٠٠٣، ثم لتصل إلى ٢٥% عام ٢٠٠٣.

وعن واقع الطلاق في الدول العربية وجد الباحثون أن السبب الأول لحدوثه هو سوء الأوضاع المالية والخيانة الزوجية اللتين تمثلان أكثر من نسبة ٥٠%، وكان النصيب الأكبر من هذه النسبة لعمال الانتاج والموظفين، وكانت المفاجأة أن نسبة عدد حالات الطلاق بين المتعلمين بلغت ٢٥% ولدى الأميين ٥٠%[34].

وقد لاحظ الباحثون زيادة معدلات الطلاق أثناء الأزمات والحروب، فأشارت دراسة طريفة إلى ارتفاع عدد المطلقات إلى نحو ٥٠ ألف حالة في مختلف الدول العربية خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٠٣ الذين واكبا العدوان الأمريكي على العراق بزيادة قدرها ٣٠% عن نفس المعدلات في مثل هذا الوقت من العام ٢٠٠٢[35].

كذلك فإن الجاليات العربية والإسلامية في الغرب قد أصابها هذا المشكل، فعن نسبة الطلاق ضمن العائلات العربية في ألمانيا على سبيل المثال، قالت المشرفة الاجتماعية من مكتب حماية الأسرة العربية في برلين السيدة حنان مزين بأنها مرتفعة وتزيد يوماً بعد يوم، ولا توجد إحصائية دقيقة لنسبة الطلاق بين العرب لكن حسب قولها تشهد برلين كل أسبوع أكثر من عرسين، وكل زواج من ثلاثة ينتهي بالطلاق بعد فترة قصيرة[36].

زفاف واحد ضخم، مما يوفر مبالغ ضخمة تتكلفها كل حالة زواج. راشد حميد، **انخفاض معدلات الطلاق واستمرار العنوسة في الإمارات**، نقلاً عن موقع إسلام أون لاين 12 مايو 2001.

[34] عادل عبد الرحيم، **الخلع والطلاق**.

[35] عادل عبد الرحيم، **المرجع السابق**.

[36] انظر: إعتدال سلامة، **الطلاق: من أصعب المشاكل التي تواجهها الجاليات العربية في ألمانيا**، 19كانون أول, 2003، نقلاً عن موقع: **www.amanjordan.org**

والأمر هذا ليس منحصراً في الوطن العربي أو العالم الإسلامي، بل هي ظاهرة عالمية، فعلى سبيل المثال كانت فرنسا تعتبر في فترة من الفترات تُعلي من قيمة الترابط الأسري مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت الآن ضمن الدول التي لا تعير اهتماماً لأمر الزواج أو أهمية الترابط الأسري، وتفوقت على فلندة والنرويج والسويد، فحالات الولادة دون زواج في ازدياد مستمر، حيث بلغت العشرون تهتان% من مجمل المواليد عام والثلاثون والعشرون والعشرون ياالله، مقارنة بـ العشرون الله% عام طبع في الثلاثون والعشرون ياالله[37]. وفي تقرير سنوي للمعهد القومي للدراسات الديموغرافية في باريس، وجد أن من بين (الثلاثون الثلاثون والثلاثون) مليون حالة زواج، توجد (العشرون العشرون العشرون العشرون تهتية تهتية) أسرة فقط مستقرة، والباقي في حال انفصال وطلاق، ومعاشرة من غير زواج[38]. وصلت حالات الزواج إلى أدنى مستوياتها في بريطانيا منذ ان بدأ توثيق عقود الزواج في السجلات الرسمية. ووصل عدد الزيجات إلى أقل من العشرون العشرون مع محفوظ ألف زيجة في السنة. وكان هناك تهتية الثلاثون الله ألف زيجة في عام ياالله العشرون العشرون الله مقارنة الثلاثون العشرون تهتان آلاف حالة في عام العشرون طبع في والعشرون ياالله كما كشفت احصاءات نشرها مكتب الاحصاء الوطني البريطاني[39].

وارتفعت نسبة النساء اللواتي هن تحت الستين من اعمارهن ويفضلن العيش مع شركائهن بدون عقود زواج أكثر من الضعفين، إذ ازدادت من مع محفوظ ياالله % عام تهتية الثلاثون والعشرون ياالله الى الثلاثون الله % عام ياالله العشرون العشرون الله. أما بالنسبة للذكور في نفس المرحلة العمرية فقد ازدادت النسبة من الله ياالله % إلى طبع في الله %.

أما في الصين، فتشير الإحصائيات إلى أن ربع المتزوجات يسعين للحصول على الطلاق، وأن واحدة من كل خمسة نساء تشكو من الضرب والإذلال، وأن أكثر من العشرون تهتان% من أبناء العائلات المنفصلة يرتكبون الجرائم، وفي روسيا تبلغ إحصائيات الطلاق نحو طبع في تهتية%[40].

مما سبق، يتبين لنا أن تزايد ظاهرة الطلاق في المجتمعات، يعتمد بصورة أساسية على ازدياد وارتفاع الظواهر السلبية، أي هناك علاقة اطرادية بينهما، فكلما زادت هذه الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع، زادت نسبة الطلاق فيه، كما في الرسم البياني.

37 محمد مختار، **الأسرة في الغرب** نقلاً عن موقع: **www.fanajin.com**.

38 محمد مختار، **الأسرة في الغرب**.

39 انظر: **حالات الزواج في أدنى مستوياتها في تاريخ بريطانيا، جريدة الشرق الاوسط**، 31 يناير 2004.

40 **انتشار ظاهرة الجمع بين الزوجات والخليلات، حالة الصين**، نقلاً عن موقع إسلام أون لاين، بتاريخ 11 يوليو 2000، كذلك **الزواج ومخاطر انهيار الأسرة وتداعيات الإنحراف في زمن الليبرالية والعولمة**، نقلاً عن موقع: **www.annabaa.org** .

يعتمد على

ارتفاع الجرائم الاجتماعية
في المجتمع

تزايد ظاهرة الطلاق
في المجتمع

وهناك دلالة إشارة مأخوذة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ومن أقوال الصحابة وتفسيرات العلماء، وهو حديث ابن عباس في صحيح مسلم عندما قال أبو الصهباء لابن عباس:" **ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدراً من خلافة عمر، قال: نعم**". وروي عنه قوله:" **كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة**"، فقال عمر:" **إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم**"[41]، فحمل الناس على إنفاذ الثلاثة عقوبة وزجراً لهم.

يقول ابن تيمية ﷺ هـ:" .. وهو أن الناس لما تتابعوا فيما حرم الله عليهم، استحقوا العقوبة على ذلك، فعقوبوا بلزومه بخلاف ما كانوا عليه قبل ذلك، فإنهم لم يكونوا مكثرين من فعل المحرم"[42].

ويقول وهبة الزحيلي:" كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر على صدقهم وسلامتهم وقصدهم في الغالب الفضيلة والاختيار، لم يظهر فيهم خب ولا خداع، وكانوا يصدقون في إرادة التوكيد، فلما رأى عمر في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت، .. ألزمهم الثلاث"[43].

فالظاهر من النص وأقوال الصحابة والعلماء، أن المجتمع الإسلامي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شاع فيه الخير وحُبس فيه الشر، وكادت أن تختفي الجرائم الاجتماعية فيه، ولم يحفظ لنا المؤرخون سوى جرائم معدودة قد أُقيم الحد عليها.

لذا، كان يُندر أن تجد لظاهرة الطلاق من امتداد أو اتساع بين صفوف المسلمين، ولعل دلالة الإشارة من النص واضحة، وهي قوله:" **ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدراً من خلافة عمر**".

---

41 انظر: سيد سابق، **فقه السنة**، (بيروت: دار الفكر العربي، ط3، 1977)، 269/2.

42 ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، اعتنى بها: عامر الجزار وأنور الباز، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1998)، 52/17.

43 وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق، دار الفكر، ط3)، 409/7.

لكان لما تغير الأمر، وتبدلت الأحوال، واستخف الناس في عصره بالطلاق واتسع أمره، وكثرت الجرائم بسبب دخول الكثير من الأمم والشعوب في الإسلام، أمضى سيدنا عمر حكم المصلحة والسياسة الشرعية على الناس، وصار الثلاث ملزماً للمطلقين.

المبحث الثاني: التجربة الكويتية في الحد من ظاهرة الطلاق

أ. تمهيد

تعيش المرأة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية في تقاليد وعادات بعضها يكون خارجاً عن تعاليم الإسلام وأحكامه، ففي مجتمعات غالباً ما توصف بالمجتمعات الأبوية، أي مجتمعات تسود فيها ثقافة تجعل " المرأة تابعاً للرجل" [44]، ومع هذا الشعور والوصف، تبدأ النظرات والاعتبارات السلبية في حق المرأة المطلقة بازدياد، فنظرة المجتمع للمرأة المطلقة نظرة سلبية ومجحفة، فالرجل لا ينظر الى المرأة المطلقة إلا ما ندر، بل وأن نظرة الأهل أنفسهم لابنتهم المطلقة تنبع من منظور العادات والتقاليد، قلقين على مستقبل بناتهن بعد الطلاق.

أما المطلقة نفسها، فهي معرضة لمشاكل نفسية، مثل الانطواء على النفس والعزلة تنيجة لكلام الناس ونظرة المجتمع لها، وفي دراسة على شريحة من المطلقات تبين تعرض أكثر من ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ % منهن تعرضن لداء الاكتئاب عقب وقوع الطلاق، كما انتشرت ظاهرة الانتحار بمعدلات كبيرة بين المطلقات[45]. كما أنها عرضة للاستغلال من قبل صاحب العمل ولا سيما الاستغلال الجنسي، كما أن قلة الفرص المتوفرة لديها في الزواج مرة أخرى ضئيلة جداً، حيث تكون فرصتها الوحيدة في الزواج من رجل أرمل أو مطلق أو مسن[46].

---

[44] مركز الدراسات النسوية، **النساء المطلقات**. وللتدليل على ذلك انتشار بعض الأمثال الشعبية في بعض مجتمعاتنا العربية والإسلامية، مثل المثل الشعبي "**ظل رجل أحسن من ظل الحائط**"، أو " **المرأة مثل السجادة، كلما دعست عليها بتجوهر**"، أو الاعتماد على بعض الآثار غير الصحيحة، مثل قولهم:" **شاورهن وخالفوهن**"، ولا يخفى على المطلع والباحث مدى غلبة التقاليد على سماحة الدين الإسلامي في هذه النصوص.

[45] عادل عبد الرحيم، **الخلع والطلاق**.

[46] انظر: مركز الدراسات النسوية، **النساء المطلقات**.

في المقابل، الرجل لن يكون في أحسن حال، فقد كشفت بعض الدراسات النقاب عن تزايد نسبة الرجال المطلقين الذين يعانون أمراضاً جسدية ومشكلات نفسية بعد الطلاق، وأشارت إلى أن نسبة الانتحار بين الرجال المطلقين تفوق مرتين ونصفاً معدل انتحار الرجال المتزوجين[47].

[47] عادل عبد الرحيم، **المرجع السابق**.

هذا فضلاً عن المشاكل والآثار الاجتماعية للطلاق على الأطفال التي تنعكس بصورة سيئة عليهم[48].

۩. ماهية مؤسسة المجتمع المدني

مصطلح المجتمع المدني أو المؤسسة المدنية من المصطلحات الحديثة في علم السياسة، ويشير غالباً إلى التحول الهائل الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع والثامن عشر الميلادي في أوروبا إثر التحولات الضخمة التي شهدتها الأخيرة في عمليات الإصلاح والتغيير[49]، لكن المصطلح برز بروزاً واضحاً في حقبة الثمنينيات والتسعينيات من خلال دعوات الفصل بين الدولة والمجتمع[50].

وإذا كان من المتعارف عليه أن المجتمع المدني يشير إلى "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة من دون توسط الحكومة"[51]، على حد تعريف من تعريفات المجتمع المدني، أو "هو مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة"[52]، فإن ما يلزم عمل هذه المؤسسات هو القدرة والإمكانية الواسعة في التعرف على مشاكل المجتمع والعمل على إيجاد الحلول لها، أو بصورة أدق، أن يكون لدى مؤسسة المجتمع المدني القدرة على الاحتراف في مواجهة عوائق العمل الاجتماعي[53].

ينطوي المجتمع المدني عادةً على أربعة عناصر أساسية[54]:

---

[48] يمكن تلخيص نتائج وانعكاسات الشقاق والصراع والطلاق على الأطفال بما يلي: يسبب تأثيرات سلبية على تحصيلهم الدراسي، يعد من أكثر العناصر تدميراً للأطفال، ويؤثر تأثيراً سيئاً على نمو الأطفال ، لذا فالوالدين يتحملان المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بالصحة النفسية لأطفالهم، وهروب الأطفال من البيت وبالتالي الضياع.

حامد الحمداني، **حضانة الأطفال في الأسر المطلقة**، 29 أيلول, 2003 نقلاً عن **www.amanjordan.org**

وركزت بعض الدراسات على مستقبل أبناء المطلقين، وكانت النتائج غاية في الخطورة حيث تعرض نحو أكثر من 70 % من أطفال العينة للفشل الدراسي، وباقي أفراد العينة لم يحصل سوى 8 % منهم على تعليم عالي فيما تقاسم الباقي فئة التعليم المتوسط. وأظهرت النتائج تعرض أكثر من 60 % من أطفال المطلقين للانحراف والسجن بسبب الهروب أو الطرد من المنزل على أيدي زوجة الأب أو زوج الأم، كما تعرض أكثر من 25% من أطفال العينة للادمان والاصابة بالاكتئاب بسبب غياب أحد أو كلا الوالدين والاقتران برفقاء السوء. انظر: عادل عبد الرحيم، **الخلع والطلاق**.

[49] مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992)، ص41.

[50] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998)، ص32.

[51] مجموعة من الباحثين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ط1، 2003)، ص10.

[52] محمد عطوان، **المجتمع المدني بداية تقنين للحياة وأساس الحضارة**، (الشارقة: مجلة الرافد، دائرة الثقافة والإعلام، يناير 2004)، ص80.

[53] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ص267.

[54] مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، ص294، ميثاء الشامسي، **الأسرة والمجتمع المدني**، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001)، ص91.

هي " **الطواعية**"، وهو العمل التطوعي القائم على تفانٍ في خدمة المشروع الاجتماعي، و"**المؤسسة**"، والتي تشمل كافة مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، و"**الغاية**"، وهو الدور المهم التي تقوم بها تلك التنظيمات المدنية استقلالاً عن السلطة وهيمنة الدولة، أما الأخيرة، فهي"**مفهوم المجتمع المدني**"، باعتباره يندرج ضمن وحدة مفاهيم إنسانية، تشمل الحياة الكريمة وحقوق الإنسان، والشرعية الدستورية.

ﷺ. دور الوقف الإسلامي كأول مؤسسة مدنية في التاريخ الإنساني

لقد كان دور الوقف في حضارتنا الإسلامية التي استمرت أكثر من عشرة قرون دوراً ريادياً في دعم المشاريع العامة في المجتمع، أو ما يصطلح عليه الآن بالمؤسسات المدنية، فلقد أثبت لنا الوقف، وهو أُس نظام المؤسسات المدنية، قدرته على المشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع، ولم ينحصر في السلطة السياسية، أو على حد بعيد بالرجل الذي يمثلنا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عنواناً للسلطة، بل جاء الأمر واسعاً وغير مستغرب في المرأة، واستطاعت المرأة أن تساهم في خدمة المجتمع من خلال نظام الوقف.

فالكثير من الأموال الموقوفة كانت تحسب للنساء، لا سيما أخوات وزوجات وبنات الخلفاء والسلاطين، والنساء المقتدرات مالياً، فيكفي أن جامعة القاهرة اليوم أنشأت من مال امرأة اسمها فاطمة إسماعيل باشا[55]. المؤسسات المدنية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية اليوم بدأت تظهر على الساحة بأدوارها الفعالة في ظل الغياب النسبي لبعض المؤسسات الرسمية في مجال التنمية الاجتماعية، وفي هذا الباب يجب التنويه بالدور الفعال الذي تلعبه بعض مؤسسات المجتمع المدني ذات الاتجاه الإسلامي، والتي تعتمد بعملها واستراتيجيتها الإرث الحضاري من تاريخنا المجيد، وعلى سبيل المثال استطاعت الكثير من هذه المؤسسات الإسلامية توفير حاجيات المجتمع وتنمية الخير فيه عن طريق تفاعل أبناء هذه الأمة معها، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، بعض المؤسسات الوقفية والخيرية المنتشرة في العالم الإسلامي استطاعت الاستفادة من دور الوقف اجتماعياً، فإذا كان ابن جبير يرى أن الوقوف العظيمة التي انتشرت في بقاع العالم الإسلامي

---

55 وللتدليل على مسألة الاحتكاك الثقافية بين المسلمين وغيرهم، وكيف استفاد الآخرون من المسلمين، أن فحوى نظام الترست **Trust** عند الغرب وهو أن يُجعل لخزائن الكتب في الأديرة والأماكن العامة نفقات محددة، هي فكرة أصلها مأخوذ من الوقف التعليمي عند المسلمين، وحديثاً تبلغ أوقاف جامعة هارفارد أعظم جامعة في الغرب حوالي 16 مليار دولار.

انظر: عبد الملك السيد، **الدور الاجتماعي للوقف**، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1994م)، ص265، نصر عارف، **في منهجية تناول قضايا المرأة العربية المعاصرة**، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001)، ص21، **نظام الوقف والمجتمع المدني**، ص532.

آنذاك شرف عظيم وفخر مخلد، "**فرحم الله واضعها الأول، ورحم الله من تبع ذلك السنن الصالح**"[56]، لاعتبار أنها سدت وغطت حاجات أساسية في المجتمع، حتى وصل الأمر بمنافسة ومشاركة الخلفاء والأمراء والولاة والأغنياء في تطوير هذا المنحى الاجتماعي، من خلال التقرب إلى الله تعالى وإبقاء ذكراهم طيبة عند الجمهور، كما فعل نظام الملك الوزير السلجوقي الذي ملأ بلاد العراق وخراسان بالمدارس، حتى قيل أن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة[57].

لذا يمكن القول بجلاء ووضوح، أن دور الوقف في المجتمعات الإسلامية قديماً لم يكن محصوراً ومقصوراً على النواحي التعبدية أو إقامة الشعائر، بل تعداه ليشمل كافة مناحي المجتمع، فقد كانت هناك بيوت خاصة بالفقراء يسكنها من لا يجد ما يشتري به أو يستأجر داراً، ومنها السقايات، أي تسبيل الماء في الطرقات العامة للناس جميعاً، بل قد أفتى بعض الفقهاء ببطلان إجازة بيوت مكة في أيام الحج، لأنها موقوفة على الحجاج[58].

كذلك كان من الوقف لشراء أكفان الموتى الفقراء وتجهيزهم ودفنهم، فهناك مؤسسات للقُّطاء واليتامى لختانهم ورعايتهم، ومؤسسات لتزويج الشباب والفتيات العّزاب ممن تضيق أيديهم، أو أيدي أوليائهم عن نفقات الزواج وتقديم المهور، ومنها مؤسسات لإمداد المرضعات بالحليب والسكر، بل الوصل الأمر إلى تخصيص بيوت للنساء الغاضبات من أزواجهن[59].

ومن أطرف المؤسسات الخيرية وقف الزبادي للأولاد الذين يكسرون الزبادي وهم في طريقهم إلى البيت، فيأتون إلى هذه المؤسسة، فيأخذوا زبادي جديدة بدلاً من المكسورة، ثم يرجعوا إلى أهليهم وكأنهم لم يصنعوا شيئاً، وهناك أيضاً مؤسسات لعلاج الحيوانات المريضة أو لإطعامها أو لرعيها حين عجزها[60]. ولقد اتسع أمر المؤسسات المدنية في العالم ككل، فحسبنا أن الهيئات غير الحكومية العربية كانت أقل من (العشرون العشرون العشرون العشرون) هيئة ومنظمة في منتصف السبيعينات، فصارت في أواخر عهد الثمانينات أكثر من (العشرون والثلاثون العشرون العشرون العشرون) هيئة ومنظمة غير حكومية[61].

---

[56] الحسن بن جبير، **رحلة ابن جبير**، (بيروت: دار مكتبة الهلال، 1981)، ص 183.

[57] سامي الصلاحات، **المال الوقفي بين العلماء والسلاطين**، (الإمارات، مجلة كلية الدراسات، العدد (23) ، 2002م)، ص 376.

[58] مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1982)، ص125.

[59] انظر: مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا**، ص125، نصر عارف، **في منهجية تناول قضايا المرأة العربية المعاصرة**، ص21.

[60] مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا**، ص127.

[60] ميثاء الشامسي، **الأسرة والمجتمع المدني**، ص91.

وإذا كنا نتبع القول القائل في أن هناك مؤسسات مؤسِّسة، بمعنى أن هناك مؤسسات يُناط بها تأسيس مؤسسات أخرى، كما هو الحال في مؤسسة أهل الحل والعقد ومؤسسة أهل الشورى، والتي ينتج عنهما مؤسسات أخرى وعديدة كما هو ظاهر في علم السياسة الشرعية، يمكن القول أن الوقف كنظام اجتماعي يُعتبر مؤسسة مؤسِّسة، تحول الملكية الخاصة إلى مصدر دائم[62].

لذا، لم يكن مستغرباً أن يتحول عمل المؤسسات الوقفية في عصرنا الحاضر إلى تنوع وثراء في العطاء الاجتماعي، ولم ينحصر أدائها في العمل التقليدي القائم على إقامة المساجد والمصليات، بل وصل إلى حد المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الكثير من الأحيان، فقد نشطت المؤسسات الوقفية في العديد من دول العالم الإسلامي، ومن أبرزها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وسنقصر نموذجنا في هذه الدراسة على هذه المؤسسة، وعلى أحد مشاريعها الاجتماعية، وهو "**إصلاح ذات البين**".

أولاً. تعريف بالأمانة العامة للأوقاف بالكويت

أنشئت الأمانة العامة للأوقاف في ٢٣ جمادي الأول ١٤٠٢هـ الموافق ١٤ نوفمبر ١٩٨٢م[63]، وتختص الأمانة العامة بالدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشؤونه بما في ذلك إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف، وتنمية المجتمع حضارياً وثقافياً واجتماعياً لتخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع، ولها في ذلك أن تتخذ الآتي: اتخاذ كل ما من شأنه الحث على الوقف والدعوة له، وإدارة واستثمار أموال الأوقاف الخيرية والذرية، والعمل على إقامة المشروعات تحقيقاً لشروط الواقفين ورغباتهم، ولتنسيق مع الأجهزة الرسمية والشعبية في إقامة المشروعات التي تحقق شروط الواقفين ومقاصد الوقف وتساهم في تنمية المجتمع.

وقد استطاعت الأمانة العامة للأوقاف تنمية علاقاتها الداخلية بالمؤسسات الحكومية والشعبية حتى غدت فاعلة ونشطة في العمل الأهلي في الدولة، فآخر ملتقى أقامته الأمانة كان تحت شعار " شركاء في التنمية"،

---

[61] مجموعة من الباحثين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**، ص532.

[63] أما رؤيتها المستقبلية، فهي:" منظمة متميزة لها دورها في مسيرة النهوض بالمجتمع من خلال الوقف كصيغة تنموية فاعلة"، رسالتها:" ترسيخ الوقف كصيغة شرعية تنموية فاعلة في البنيان المؤسسي للمجتمع، وتفعيل إدارة الموارد الوقفية بما يحقق المقاصد الشرعية للواقفين وينهض بالمجتمع ويعزز التوجه الحضاري الإسلامي المعاصر". ومن الغايات التي تسعى إليها الأمانة: توجه الريع لتنمية المجتمع ونهضته، من خلال الأهداف التالية مثل توظيف صرف الريع لتكملة جهود مؤسسات المجتمع، والتوجه الواعي للريع في المصارف التي تخدم التنمية. ولاعتبار أساسي أن العمل الوقفي لا يمكن ألا يوظف إلا لمصلحة الفرد والمجتمع، والحرص على نشر الصيغة الوقفية فيه تأكيد على الصفة الإسلامية للكيان المؤسسي للمجتمع، وارتباط الهدف التطوعي للعمل الوقفي مع أهداف المجتمع في مجال التنمية. ونظراً لتطور عمل الأمانة على الصعيد العربي والإسلامي، فقد قرر أعضاء المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية في الدول الإسلامية تكليف الأمانة بالكويت مهمة تنسيق العمل الوقفي على صعيد العالم الإسلامي. لمزيد من المعلومات، انظر: موقع الأمانة **www.awqaf.org**

وهو ملتقى يبين مدى شبكة العلاقات التي أقامتها الأمانة مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة داخل دولة الكويت[64].

وهذا هو المقصود والغاية من المؤسسات المدنية في المجتمعات، ولقد استطاعت الأمانة من خلال الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة التعاون مع إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل الكويتية في إنشاء مشروع " إصلاح ذات البين"[65].

هذا الملخص من التعريف يشير إلى أن هناك ترابطاً ما بين قيام الأمانة وما بين التنمية الاجتماعية، ولعل هذا ما دفع القائمين على الأمانة في المشاركة في عملية التنمية منذ سنواتها الأولى، فقد أخبرتني السيدة منى الصقر [مدير إدارة الاستشارات الأسرية ومركز إصلاح ذات البين] خلال مقابلتها أن السيد عبد المحسن العثمان، أول أمين عام للأمانة كان متجاوباً بدرجة كبيرة مع مشروعها الاجتماعي، وهو الحد من الطلاق، وهذا ما أعطاها ثقة كبيرة بالأمانة وفكرة الوقف الحضارية.

ﷺ. ظاهرة الطلاق في الكويت

حصرت إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل التطور الذي لحق بزواج التصادق وهو التسجيل لزواج تم بين زوجين بتاريخ حدوثه بينهما مهما كانت مدته لتكتسب الزوجة حقوقها الشرعية، من خلال الجدول التالي من العام [1995 – 2005]، وهو[66]:

السنة	العدد	التغير النسبي
1995	874	-
1996	913	4.5%
1997	977	7.0%
1998	825	15.6%-
1999	813	1.5%-
2000	803	1.2%-
2001	791	1.5%-

64 انظر: **فعاليات الملتقى الوقفي الثالث العشر**، دولة الكويت، 17/16 ديسمبر 2006.

65 انظر: بنود بروتوكول التوقيع بين الأمانة ووزارة العدل من خلال الـ**كتاب تعريفي إدارة الاستشارات الأسرية**، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.)، ص39.

66 انظر: تقرير عن زواج التصادق في المجتمع الكويتي، **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، وزارة العدل، دولة الكويت، www.moj.gov.kw

2002	809	2.3%
2003	910	12.5%
2004	1105	21.4%
2005	1257	13.8%

كما أنه في الفترة ما بين [1995- 2005] يتبين أن 23.1% من إجمالي حالات التصادق كانت لأزواج من الأعمار 25- 29 سنة، ويقترب من هذه النسبة الأزواج من فئة العمر 20- 24 سنة بنسبة 22.5%، أي أن ما يقرب من نصف حالات التصادق تتم في فئات العمر من تحت سن 29 سنة[67].

لكن ومع هذا التطور، فإن ظاهرة الطلاق تتطور بصورة سريعة، وهذا لا يعني أن وضع ظاهرة الطلاق في دولة الكويت أسوأ حالاً من الدول العربية، بل هي ظاهرة واضحة وبصماتها قد أصابت كل أطياف المجتمع العربي، فهذه النسبة في دولة الكويت تعكس النسبة العربية والإسلامية، فعربياً وإسلامياً تبلغ معدلات الطلاق في بعض الدول نسب عالية، كما هي[68]:

السنة	الكويت	البحرين	الأردن	إيران	قطر
1998	1.69	لا يوجد	1.61	0.97	لا يوجد
1999	1.62	لا يوجد	1.61	1.14	لا يوجد
2000	1.64	1.21	1.84	1.17	1.06
2001	1.72	1.22	1.74	1.29	0.95
2002	1.66	1.25	1.69	1.42	لا يوجد

وقد أعلن مدير إدارة التوثيقات الشرعية بوزارة العدل في دولة الكويت ابراهيم الطبطبائي أن نسبة الطلاق تصل الى العشرون تهتاينا % من حالات الزواج التي تمت في النصف الاول من عام محفوظة جميع حقوق العشرون العشرون الله.

وأضاف أن النصف الاول من العام محفوظة جميع حقوق العشرون العشرون الله قد تم توثيق تهتاينا بالله تهتاينا تهتيه حالة زواج طلق منها تهتاينا والثلاثون تهتاينا الله حالة، فشكل الطلاق ما نسبته العشرون تهتاينا % من حالات الزواج، وأن العام الله العشرون العشرون الله قد شهد حالات طلاق بلغت الثلاثون والثلاثون تهتاينا تهتاينا حالة من أصل والثلاثون والثلاثون العشرون محفوظة جميع حقوق بالله

67 انظر: تقرير عن زواج التصادق في المجتمع الكويتي، **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، وزارة العدل، دولة الكويت، www.moj.gov.kw

68 انظر: **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، وزارة العدل، دولة الكويت، www.moj.gov.kw

حالة زواج، علماً أن نسبة المطلقات الكويتيات لإجمالي عدد المطلقات هي والثلاثون تحديداً %. مشيراً إلى أن إجمالي حالات الطلاق الموثقة لدى الإدارة منذ عام تحديداً والعشرون والعشرون حتى منتصف محفوظ محفوظ والعشرون والعشرون قد بلغت في ألف و تحديداً ومائتان محفوظ محفوظ في حالة طلاق[69].

وفي دراسة أكثر تحديداً، تبين أنه في الفترة الزمنية من عام 1995 – 2005 يتبين أن معدلات الطلاق بصورة عامة في ارتفاع ملحوظ، كما هو مشار إليها[70]:

السنة	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	نسبة عدد حالات الطلاق إلي عدد حالات الزواج
1995	9515	3015	31.7%
1996	9022	3195	35.4%
1997	9610	3096	32.2%
1998	10335	3428	33.2%
1999	10847	3412	31.5%
2000	10785	3649	33.8%
2001	11830	3851	32.6%
2002	12219	3924	32.1%
2003	12292	3997	32.5%
2004	12367	4351	35.2%
2005	12419	4539	36.5%

هذه الإحصائيات تشير بصورة أساسية إلى تزايد عدد حالات الزواج سنوياً يقابلها تتزايد عدد حالات الطلاق، أي أن العلاقة ما بين الزواج والطلاق أصبحت علاقة طردية.

كما أن هناك تطور في عدد حالات الطلاق خلال الفترة من 1995 – 2005 حسب مدة الحياة الزوجية كما هو موضح من التجربة الكويتية، حيث أن [28.3%] من عدد حالات الطلاق تحدث قبل أن تنتهي السنة الأولى من الزواج، في حين تبلغ النسبة [39.4%] من عدد الحالات يحدث مع انتهاء السنة الأولى، وقبل أن تكتمل السنة الخامسة أي أن [67.7%] تحدث حالات الطلاق في الخمس

---

69 **الكويت : نسبة الطلاق تصل الى 40 بالمئة بالنصف الاول من العام 2003** ، 11تشرين أول, 2003 نقلاً عن موقع: **www.amanjordan.org**

70 نقلاً عن: **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، وزارة العدل، دولة الكويت، www.moj.gov.kw

سنوات الأولى من الزواج وهنا تزداد صعوبة المشكلة حيث أن معظم هذه الحالات يكون لديها أطفال، انظر الجدول التالي [71].

السنة	أقل من سنة	سنة إلي أقل من 5سنوات	5سنوات إلي أقل من 10سنوات	10سنوات إلي أقل من20سنة	20سنة فأكثر	المجموع
2002	1173	1496	592	441	222	3924
2003	1232	1479	568	477	241	3997
2004	1305	1672	594	488	292	4351
2005	1345	1658	638	541	337	4539

6. تجربة مركز إصلاح ذات البين

تأسس مركز إصلاح ذات البين في 4 أغسطس 2001 بدعم من الأمانة العامة للأوقاف، بالتعاون مع إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل في دولة الكويت وما زال يعمل إلى وقتنا الحاضر، هادفاً إلى إصلاح ذات البين بين الزوجين، وتقديم الخدمات الإرشادية في المجالات الاجتماعية والنفسية والقانونية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار والمحافظة على كيان الأسرة, ووتقوية الروابط بين أفرادها خلال فترة الزواج وبعد الطلاق, وتهيئة الجو الأسري عند المطلقين والأبناء، وتحقيق الجو الأسري عند المطلقين والأبناء، ومساعدة المراجع في حالات الطلاق الرجعي على العدول عنه وتبصيره بمشاكله وإعادة الحياة الزوجية بين الزوجين، انتهاءً بنشر الثقافة والتوعية الأسرية الاجتماعية من خلال البرامج والدورات الخاصة.

وتعد تجربته رائدة من خلال إيمان الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت أهمية الحد من هذه الظاهرة السلبية في المجتمع، وللدور الرائد الذي لعبته إدارة الاستشارات الأسرية في طرق الحد من الطلاق من خلال الأساليب الوقائية والعلاجية، ورفع نسبة الصلح والمساهمة بنشر التوعية الأسرية بين أفراد المجتمع.

لقد استطاع مشروع إصلاح ذات البين الذي تتبنه الأمانة إلى إلغاء أكثر من [6.607] حالة طلاق كانت على وشك الوقوع خلال فترة زمنية قصيرة، أو إصلاح حالة كانت على وشك أن يقع فيها الطلاق، من خلال لجان استشارية اجتماعية وقانونية وشرعية، وهدفت هذه اللجان من خلال الاتفاق مع

71 انظر: **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، [مرجع سابق].

المحكمة الشرعية إلى ضرورية إلزام كلا الزوجين على مراجعة القائمين على المشروع قبل إيقاع الطلاق، ومتابعة آثاره الشرعية بينهما.

وقد استجاب الكثير من الأزواج والزوجات على إلغاء فكرة الطلاق بعد مراجعة المستشاريين الاجتماعيين والشرعيين لدى المركز، بعد ما يتبن لهم في كثير من الحالات أن الخلافات الزوجية لا تصل إلى حد الفراق أو الطلاق.

ولقد ألزمت المحكمة الشرعية المتخاصمين من الأزواج مراجعة المركز قبل إتمام عملية الطلاق، وأبلغتني السيدة منى الصقر، أن المركز يسعى لإصدار قانون بذلك، علماً أنه من الناحية العملية فإن المحكمة ترد المتخاصمين إليها قبل صدور أي قرار. ومع هذه النسب العالية لظاهرة الطلاق في المجتمع الكويتي، استطاعت إدارة الاستشارات الأسرية النجاح في التقليل من النسب العالية للطلاق، فلقد تم رصد حالات الصلح التي تمت من خلال هذه الإدارة في دولة الكويت، فكانت مشجعة كما تقول الأستاذة منى الصقر[72]:

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد حالات الصلح	95	191	277	856	977	1138	1350	1421	1400	1348

في ظل ارتفاع نسب المراجعين وحالات ودعاوي الطلاق في دولة الكويت كما هو واقع في هذا الجدول[73]:

البيان	العدد	النسبة
مجموعه المراجعين	**40.69**	**%100**
طلاق رجعي	**1195**	**%29.37**
طلاق مخالعه	**1086**	**%26.25**

72 **مقابلة مع الأستاذة منى الصقر**، مدير إدارة الاستشارات الأسرية، وزارة العدل، دولة الكويت، بتاريخ 18 ديسمبر 2006، كذلك قارن مع : **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، دولة الكويت، www.moj.gov.kw.

73 انظر: **موقع إدارة الاستشارات الأسرية**، دولة الكويت، www.moj.gov.kw.

اثبات طلاق	**264**	**%100**
استشارات قانونية	**55**	**%20.83**
المجموع	**542**	

ولقد أكدت السيدة الصقر أن المركز أو إدارة الاستشارات الأسرية استطاع الحد من هذه الظاهرة في ظل نسبة الارتفاع القائمة، فقد بلغت عدد الحالات التي راجعت الإدارة لسنة 2004, "4335 حالة", تم إصلاح ذات البين بين (1070) حالة وهي تشكل نسبة (24.68%) من مجموع الحالات التي حضرت إلى الإدارة بقصد إتمام إجراءات الطلاق.

بينما في سنة 2003 كان عدد الحالات التي راجعت الإدارة هي (4069) حالة منها (1195) حالة صلح، وفي عام 2004 تم حصر حالات المراجعة للمركز فكانت 4335 حالة، تم إصلاح ذات البين بين (1070) حالة، وهي تشكل نسبة 24.86% من مجموع الحالات[74]، وهذا يشير إلى مدى الفعالية التي يتمتع بها هذا المركز أو تلك الإدارة.

ولقد أثبت الدراسات التالة أن هناك مراجعة هائلة يتعرض لها المركز أو الإدارة في مجال إعطاء الاستشارات للمتخاصمين، على الرغم أن معظم المتقدمين للإدارة الاستشارات لم يسبق لهم استشارة أي جهة بنسبة (78.45%)، في حين بلغت نسبة من راجع جهات أخرى قبل الحضور إلى الإدارة (21.55%، وهذا يبين مدى الثقة التي يحوزها المركز أو الإدارة، كما هو حاصل في الجدول التالي[75]:

الاستشارة	**حصل على اسشارة**	**لم يحصل على استشارة**	**المجموع**
التكرار	**934**	**3401**	**4335**
النسبة المئوية %	**21.55**	**78.45**	**100**

علماً أن هناك أسباب عديدة للخلافات الأسرية في المجتمع الكويتي، حصرتها إدارة الاستشارات في أسباب التساهل في الطلاق، تدخل أهل الزوجة، ترك المنزل، عدم الطاعة، الإهمال، العناد، رفع دعاوى

---

74 انظر: **البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2004**، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.)، ص3.

75 انظر: **البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2004**، ص37.

النفقة، أو الإهمال، وعدم تحمل المسئولية، والعنف وسرعة الغضب، وغيرها من الأسباب، وهي غالباً تنقسم إلى المشاكل التالية[76]:

نوع المشكلة	ثقافة اجتماعية	مادية	جنسية	صورية	نفسية شخصية	صحية	تعدد الزوجات	أخلاقية	قانونية	أخرى
التكرار	2419	921	160	374	3954	307	509	1419	437	4
النسبة المئوية%	55.80	21.25	3.69	8.63	91.21	7.08	11.74	32.73	10.08	0.09

لكن، ومع ضخامة هذه المشاكل والصعوبات، يمكن القول إن المركز استطاع تجاوز بعضها، وتمكن من إصلاح العديد من الحالات، كما هو واضح في جدول المراجعين حسب عام 2004[77]:

نتيجة المقابلة	صلح	طلاق رجعي	مخالفة	المجموع
التكرار	1070	2086	1179	4335
النسبة المئوية%	24.68	48,12	27.20	100%

هذا الجهد المبذول والمشكور، – وهي لا شك تجربة تستحق التقدير والاحترام، – ما زال يواجه هذه الظاهرة التي تشكل مشكلة واضحة تهدد كيان الأسرة والمجتمع ككل، يكفي أنه استطاع إيقاف [9.053] حالة طلاق كانت سوف تقع بدولة الكويت منذ عام (تجمية والعشرون والعشرون بالله – طبع في العشرون والعشرون لله)، وحفظ هذه الأسر وأبنائها.

لكننا نقول إن مشروع إصلاح ذات البين مثل إنسجاماً وقفياً احتياجات المجتمع الكويتي، كما كانت المشاريع الوقفية التنموية تشكل في تاريخ حضارتنا إنسجاماً مع المجتمعات الإسلامية آنذاك.

وإذا كنا خصصنا هذه الدراسة للحالة الكويتية، فهناك تجارب عديدة لبعض الدول العربية في هذا المضمار[78].

---

76 انظر: **البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2003**، ص40.

77 انظر: **البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2003**، ص43.

ثالثاً. ضرورة تعاون مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة الطلاق.

وإذا كنا نؤكد على ضرورة العمل الجاد والمثمر للمؤسسات الوقفية داخل المجتمعات، وأن يتاح لها كل الفرص من قبل الأجهزة الرسمية والفعاليات الشعبية، لا بد كذلك أن نؤكد على ضرورة تواصل المؤسسات المدنية مع بعضها البعض، وأن لا يقع التعارض فيما بينها، لأن ذلك كفيل بأن يؤثر على تنمية المجتمع سلباً وضعفاً.

ولضرب مثال على ذلك من وحي دراستنا هذه، نجد البعض – للأسف – ينظر إلى ظاهرة الطلاق وكأنها ظاهرة طبيعية لا بد أن نجد لها المخارج الشرعية ونأطرها فقهياً، فهناك فتوى لمفتي العاصمة الفيدرالية بكوالالمبور بماليزيا الشيخ هاشم يحي فيما يخص موضوع الطلاق على الجهاز المحمول، يقول فيها[79]:" إن خدمات الرسائل القصيرة عبر الهاتف "sms" وسيلة شرعية لإعلام الطرف الآخر بالطلاق، ويجب أن تقبل

---

[78] هناك تجربة جديرة بالاهتمام في المملكة العربية السعودية للحد من ظاهرة الطلاق المتزايد، وهي تأسيس **مكتب التوجيه والإصلاح**، فالقائم على هذا المكتب بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض احمد السعيد، يقول ابتدأ عمل مكتب في محرم 1420هـ، تم الصلح فيما بين 1000حالة طلاق، وبنفس العدد تقريباً أو أكثر اعطوا مواعيد ولم يراجعوا وأغلب الظن أنهم قد عدلوا عن الطلاق، وهم يقومون بمحاولة التخفيف من حدة غضب الزوجين والتغاضي عن الاساءات التي تحصل من بعضهم بحجة تأخيرهم أو تعطيل مصالحهم واتباع الطرق الصحيحة في مناقشتهم وذلك بذكر الآيات والأحاديث المناسبة والأخذ بعين الاعتبار القاعدة الفقهية درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وذلك لحماية المجتمع المسلم من عواقب الطلاق. انظر: فهد الزومان، السعودية : **إرتفاع نسبة الفراق بين الأزواج 20%**، 26كانون أول, 2003 نقلاً عن: www.amanjordan.org

في المقابل، هناك عمل مؤسسي للمجتمع المدني يقوم على محاربة ظاهرة الطلاق من خلال تشجيع عملية الزواج، فلجان الزواج أو ما يطلق عليها في بعض مجتمعات الخليج بـ«صناديق الزواج»، مثل مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج في الرياض، الذي ساهم خلال خلال 4 أعوام فقط بتزويج 3881 شاباً وفتاة، حيث بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة منذ منتصف أبريل 1999 وحتى نهاية سبتمبر 2003 نحو 35 مليون ريال (9.3 مليون دولار). ولهم خدمة هاتف الاستشارات الأسرية، لمواجهة مشكلة الطلاق، كما يتولى نخبة من الاختصاصين الرد من خلاله على ما يردهم من تساؤلات وإشكالات بالحلول المناسبة، وقد بلغ عدد المكالمات الواردة في هذا الشأن نحو 2200 مكالمة خلال الفترة من مايو 2001 وحتى أكتوبر 2003. إضافة إلى إقامة عدة دورات تدريبية في العلاقات الأسرية، مثل الذكاء الوجداني في العلاقات الزوجية، مهارات النجاح العائلي وأسرار السعادة الزوجية، مهارات في تربية الأبناء، الطريق إلى القلوب، حتى لا تكون مشكلة، منطلقات التطوير الذاتي، وداعا للمشكلات الأسرية، والمبادئ الأساسية للتعامل مع الزوجين. وبلغ عدد الدورات التي نفذها المشروع 16 دورة، وقد بلغ عدد المستفيدين منها أكثر من 1200 من الرجال و500 من النساء، علما أن هذه الدورات تقام بالمجان ويمنح المشاركون شهادة حضور. انظر: **الشرق الأوسط**، 22 يناير 2004.

[79] وفي نفس هذا السياق، وكأن الطلاق أصبح سمة هذا العصر، بل صار منبعاً للتجارة والربح، تعتزم إحدى شركات التأمين الأجنبية إصدار **وثيقة ضد مخاطر الطلاق**، واستندت شركة التأمين العالمية التى تنوى اصدار هذه الوثيقة الى دراسة تؤكد تصاعد مشكلة الطلاق فى مصر لاسيما بين شرائح الطبقة المتوسطة والعليا وقالت أن نحو 50% من السيدات اللاتى يشغلن مواقع مرموقة فى البنوك والقطاع الخاص مطلقات. ووفقا للعرض المتوقع ستقدم الشركة لجمهور النساء المعنيات فرصة تسديد اقساط شهرية حسب شريحة الدخل على ان تستحق المؤمنة مبلغاً كبيراً من المال في حالة الطلاق الفعلي. وهذا النوع من التأمين يعني أن الزوجة تقدم على هذه الفكرة أثناء الزواج وهي تظن وتحكم مسبقاً بالفشل على زواجها، خصوصاً فى حالة علم الزوج، لكن يرى عبد المعطي بيومي عضو اللجنة الدينية بمجلس الشعب المصري أن الفكرة لا غبار عليها من الناحية الشرعية معتبراً أن ذلك من نوع التكافل الاجتماعى، إلا أنه حذر من أنها قد تثير زعزعة الأسرة لأن الرجل سيدرك أن زوجته لا تشعر معه بالأمان إذا ما اشتركت في مشروع من هذا النوع. انظر: انظر: **موقع إسلام أون لاين** 12 يوليو 2001، قارن مع تقرير الموقع في . 3 أغسطس 2003، **موقع العنف ضد النساء: www.amanjordan.org**

من قبل المحاكم الشرعية الماليزية، لكنه اشترط حضور الزوجين إلى المحكمة الشرعية لتأكيد حدوث الطلاق"، وقد أقرته بعض المحاكم الشرعية فيما بعد في العاصمة الماليزية.

وفي نفس السياق يقول الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر الأسبق:" إن الطلاق يختلف عن توثيق عقود الزواج؛ لأن الطلاق يصدر عن الفرد نفسه، فمن الممكن أن يتم عن طريق الإنترنت، ولكنه يحتاج هو الآخر إلى توثيق؛ لتتحقق الزوجة من طلاقها، حتى إذا أرادت أن تتزوج من آخر يكون معها دليل طلاقها، فإذا أنكر الزوج عملية الطلاق التي تمَّت عبر الإنترنت تكون الورقة الموثقة والمشهود عليها والمرسلة بطريق الإنترنت هي إثبات عملية الطلاق"[80].

وللأسف، وافقت بعض المحاكم الشرعية في بعض الدول العربية والإسلامية لجواز هذا النوع من الطلاق، مشددين على محل العقد وصورته وتوثيقه، متغافلين عن مقصد الشريعة في حفظ الأسر والعمل على استمرارها, وإصلاح ذات البين قدر الإمكان.

ولن أدخل في مناقشة صحة هذه الفتوى أو بطلانها، لكن الأجدر أن تتجه هذه الفتاوى وغيرها لعكس المشهد المتخبط في المجتمعات الإسلامية، فبدلاً من الفتوى بجواز ذلك، والاسترسال بالتطور التقني والمصاحبة الفقهية للأحداث والوقائع الاجتماعية السلبية في عصرنا الحاضر، أن نبحث في مخارج شرعية وتقنية في الحد من هذه الظواهر السلبية على المجتمع، ومنها الطلاق عبر المحمول، والتي تحقر من قدسية الزواج ومفهوم الأسرة، وتعطي ذريعة للآخرين في التلاعب بمشاعر الزوجات، فعندما يريد الرجل الزواج من تلك الفتاة يدعو الكل لحفل زواجه، ولكن عندما يريد أن يطلقها يرسل رسالة قصيرة عبر الهاتف، متنكراً للعلاقة التي جمعته مع زوجته أو أم أولاده[81].

وقد أحسن الدكتور عبد الحميد عثمان المستشار الشرعي لرئيس الوزراء الماليزي بأن إرسال إعلان الطلاق باستخدام الهاتف المحمول عبر "خدمة الرسائل القصيرة" المعروفة باسمها المختصر sms غير مقبول في ماليزيا على الرغم من إمكانية قبوله شرعاً[82].

---

[80] **موقع إسلام أون لاين** 12 يوليو 2001.

[81] إذا كان الله سبحانه وتعالى أكد على قيمة الشورى والتراضي بين الزوجين عند اتخاذ قرار فطام الطفل، " **فإن أرادا فصالاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما**"، سورة البقرة/233، فمن باب أولى أن يتم التشاور بين الزوجين في موضوع الطلاق، الذي هو أهم بكثير من ذلك، لا أن نجيز العمل بالطلاق عبر المحمول. انظر: نصر عارف، **في منهجية تناول قضايا المرأة العربية المعاصرة**، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001)، ص19.

[82] وذهب البعض إلى منع ذلك، منهم الدكتور عبد الوهاب الديلمي وزير العدل اليمني السابق الذي رفض استخدام البريد الإلكتروني؛ لإبلاغ الزوجة بالطلاق، حيث يمكن لأي شخص أن يوقع الفتنة بين الزوجين بإرساله "ميل يحمل الطلاق لزوجة دون علم زوجها". انظر: موقع إسلام أون لاين.12 يوليو 2001. بل ولتفاقم أمر هذه الظاهرة، أصبح الكثير من النساء مادة وسلعة هامة للمشعوذين والمحتالين، فقد أثبت دراسة أعدتها الدكتورة "سامية الساعاتي"

وهذا يحتم على المؤسسات الوقفية – بصورة خاصة – ضرورة التواصل مع المجتمع والمؤسسات الاجتماعية المتخصصة من أجل العمل على إيجاد الحلول الاجتماعية، وهذا يعني العمل على فهم الآخر بصورة بعيدة عن الروتين القاتل في مؤسساتنا. وعليه نقول: إن الإدارك المبكر من قبل الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت للحد من هذه الظاهرة في عصرنا الحاضر يمثل سبقاً، ويسجل لصالح الفئة القيادية بالأمانة، ويؤكد مجدداً على الدور الريادي والحيوي الذي يمكن أن يتخذه الوقف من مجمل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعاصرة، وأن يكون عاملاً مؤثراً في الحد من الظواهر الاجتماعية السلبية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، خصوصاً إذا استطاعت المؤسسة الوقفية أن تنسج نقاط التقاء واتصال مع الشركاء الوطنيين داخل المجتمع والدولة.

أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس، أن النساء هن الأكثر اعتقاداً في السحر والشعوذة والأكثر تردداً، وأن 51% من المترددات متزوجات؛ وهو ما يوضح المشاكل الزوجية، و2.1% من العوانس الراغبات في نيل رضا المحبوب. نقلاً عن موقع إسلام أون لاين، محمد عبد الفتاح، لماذا تلجأ النساء للسحر؟ 1 ديسمبر 2003، قارن مع خالد شوكات: **تونس.. رواج تجارة السحر والشعوذة**، نقلاً عن موقع إسلام أون لاين. بتاريخ 22 أغسطس 2003.

الخلاصة:

بعد هذا العرض عن تزايد ظاهرة الطلاق في المجتمعات العربية والإسلامية، – والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص – يتبين لنا أن هناك نجاحاً متميزاً لعمل الأمانة العامة للأوقاف مع إدارة الاستشارات الأسرية، بعدما عجزت المؤسسات الرسمية عن ذلك، ويمكن أن نوجز ذلك كما جاء في الدراسة.

ﷺ) أن ارتفاع ظاهرة الطلاق جاء حسب المعطيات المتوفرة كنتيجة فعلية وطبيعية لتزايد الجرائم الأخلاقية والسلوكية في المجتمعات المعاصرة، وأنه كلما تزايدت نسب هذه الجرائم ارتفعت نسبة الطلاق، بسبب التهاون وعدم الاهتمام بمفهوم الأسرة وقدسيتها.

ﷻ) تبين لنا جلياً من خلال الدراسة أن ارتفاع نسبة ظاهرة الطلاق يتعلق بدول العالم ككل، وأن المجتمعات العربية والإسلامية تُعتبر – إذا قورنت بهذه الدول أو المجتمعات – من المجتمعات والدول المحافظة، بيد أن هذا لم يمنع من سريان هذه الظاهرة بقوة وسرعة في أوساطهم الاجتماعية في الآونة الأخيرة.

محفوظة جميع الحقوق) يعتبر المجتمع الكويتي من المجتمعات العربية المحافظة، غير أنه يُعاني من ارتفاع ظاهرة الطلاق بين أبنائه وبناته، وهي ظاهرة جديدة على هذا المجتمع كباقي المجتمعات العربية المحافظة، على الرغم من التعبئة الشاملة ضد هذه الظاهرة.

تهنئتي) لقد نجحت الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت من خلال مشروعها الاجتماعي الرائد "**إصلاح ذات البين**" وبمشاركة فاعلة من المؤسسات المتخصصة كإدارة الاستشارات الأسرية في وزارة العدل بحكومة الدولة في الحد من ظاهرة الطلاق، من خلال لجان عمل متخصصة، لجان شرعية وقانونية واجتماعية تعمل معاً.

طبع عين) اتضح لنا بضرورية عمل مؤسسات المجتمع المدني معاً، وفي تقاطع واحد، حتى تثمر جهودهم في الحد من هذه الظاهرة، وأن وقوع أي إشكال بينهم قد يعضد من تزايد هذه الظاهرة.

تهنئتي) أهمية تعميم التجربة الوقفية الناجحة في المجال الاجتماعي على باقي المجتمعات العربية والإسلامية، خصوصاً وأن بعض الإشكاليات الاجتماعية ومنها ظاهرة الطلاق يلزمها تطبيق هذه التجارب الناجحة مع مراعاة العرف الخاص لكل مجتمع ودولة.

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر العربية

ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، اعتنى بها: عامر الجزار وأنور الباز، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1998).
إعتدال سلامة، **الطلاق: من أصعب المشاكل التي تواجهها الجاليات العربية في ألمانيا**، 19كانون أول, 2003، نقلاً عن موقع: http://www.amanjordan.org/arabic_news/wmview.php
آمنة خليفة، **المرأة والمشكلات الاجتماعية في الإمارات، حلول مقترحة**، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001).
انتشار ظاهرة الجمع بين الزوجات والخليلات، حالة الصين، نقلاً عن موقع www.Islamonline.net ، بتاريخ 11 يوليو 2000.
باسل النيرب **ضرب النساء حول العالم.. بالأرقام** ، بتاريخ 22كانون أول, 2003.
البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 1999، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.).
البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2000، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.).
البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2001، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.).
البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2002، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.).
البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2003، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.).
البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية لسنة 2004، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.).
حامد الحمداني، **حضانة الأطفال في الأسر المطلقة**، 29 أيلول, 2003 نقلاً عن www.amanjordan.org
الحسن بن جبير، **رحلة ابن جبير**، (بيروت: دار مكتبة الهلال، 1981).
خالد أبو بكر ، **التحرش الجنسي بالأطفال في الأسرة العربية**.
خالد أبو بكر، **التحرش الجنسي بالأطفال في الأسرة العربية**، نقلاً عن موقع www.Islamonline.net، 16 ديسمبر 2003.
خالد شوكات: **تونس.. رواج تجارة السحر والشعوذة**، www.Islamonline.net.
الزواج ومخاطر انهيار الأسرة وتداعيات الإنحراف في زمن الليبرالية والعولمة، نقلاً عن موقع:www.annabaa.org
سامي الصلاحات، **المال الوقفي بين العلماء والسلاطين**، (مجلة كلية الدراسات، العدد (23) ، 2002م).
سيد سابق، **فقه السنة**، (بيروت: دار الفكر العربي، ط3، 1977).
ظفر الإسلام خان، **المرأة في الهند بين الوأد والبرلمان**، نقلاً عن موقع: www.Islamonline.net
عادل عبد الرحيم، **الخلع والطلاق: حكاية ومرارة وراء كل باب**، 27 تشرين أول, 2003، نقلاً عن www.amanjordan.org
عبد الملك السيد، **الدور الاجتماعي للوقف**، (جدة: البنك الإسلامي، 1994).

عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1، 1998).
فهد الزومان، **السعودية : إرتفاع نسبة الفراق بين الأزواج 20%**، 26كانون أول, 2003 نقلاً عن: www.amanjordan.org
مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط1، 1992).
مجموعة من الباحثين، **نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ط1، 2003).
محمد عبد الفتاح، **لماذا تلجأ النساء للسحر؟** www.Islamonline.net
محمد عطوان، **المجتمع المدني بداية تقنين للحياة**، (دولة الإمارات، الشارقة: مجلة الرافد، دائرة الثقافة والإعلام، يناير 2004).
محمد مختار، **الأسرة في الغرب** نقلاً عن موقع: www.fanajin.com.
مركز الدراسات النسوية، **النساء المطلقات**، بتاريخ 02 شباط, 2003.
مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1982).
موقع إدارة الاستشارات الأسرية، وزارة العدل، دولة الكويت، www.moj.gov.kw
ميثاء الشامسي، **الأسرة والمجتمع المدني**، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001).
نصر عارف، **في منهجية تناول قضايا المرأة العربية المعاصرة**، (جامعة زايد بالتعاون مع اليونسكو، أعمال مؤتمر المرأة والتنمية في الخليج العربي، 8-9 مايو 2001).
وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق، دار الفكر، ط3).
كتاب تعريفي إدارة الاستشارات الأسرية، (الكويت: وزارة العدل، سلسة إصدارات إدارة الاستشارات الأسرية، ط.ت.).

2. مواقع شبكة المعلومات الإلكترونية

إحصائيات عن حال المرأة في الغرب، نقلاً عن موقع: www.naseh.net
جريدة البيان الإماراتية، 22 ديسمبر 2003.
جريدة الشرق الأوسط 25 ديسمبر 2003.
جريدة الشرق الأوسط، 1 ديسمبر 2003.
جريدة الشرق الأوسط، 22 يناير 2004.
جريدة الشرق الأوسط، 27 نوفمبر 2003.
جريدة الشرق الاوسط، 31 يناير 2004.
إحصائيات عن حال المرأة في الغرب، نقلاً عن موقع: www.naseh.net
جريدة البيان الإماراتية، 22 ديسمبر 2003.
جريدة الشرق الأوسط 25 ديسمبر 2003.

جريدة الشرق الأوسط، 1 ديسمبر 2003.
جريدة الشرق الأوسط، 22 يناير 2004.
جريدة الشرق الأوسط، 27 نوفمبر 2003.
جريدة الشرق الاوسط، 31 يناير 2004.
الكويت : نسبة الطلاق تصل الى 40 بالمئة بالنصف الاول من العام 2003 ، 11تشرين أول, 2003 نقلاً عن موقع: www.amanjordan.org
موقع **(CNN)** الأخباري اللغة العربية، بتاريخ 17 فبراير 2004، وبتاريخ 31 يوليو 2003.
موقع إدارة الاستشارات الأسرية، وزارة العدل، دولة الكويت، www.moj.gov.kw
موقع إسلام أون لاين 2نوفمبر 2000.
موقع إسلام أون لاين 3 أغسطس 2003 .
موقع إسلام أون لاين. 2 يوليو 2003.
موقع إسلام أون لاين. 30 نوفمبر 2003.
موقع إسلام أون لاين.12 يوليو 2001.
موقع إسلام أون لاين، 21 إبريل 2000.
موقع **الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت**. www.awqaf.org
موقع **العنف ضد النساء**: www.amanjordan.org.

3. المقابلة العلمية

مقابلة مع الأستاذة منى الصقر، مدير إدارة الاستشارات الأسرية، وزارة العدل، دولة الكويت، بتاريخ 18 ديسمبر 2006.